### ملاحقة قضائية لـ«سماسرة» يستغلون مواطنين للحجز على المنصة

# مدير تقانة خدمة المواطن لـ«الوطن»: ٨ آلاف جواز سفر فوري على المنصة يومياً و١٦٠ ألف جواز إلكتروني تم منحها حتى الآن

محمد منار حميجو

كشف مدير مديرية تقانة خدمة المواطن الإلكترونية ماجد مرتضى أنه يتم حالياً تخصيص ٨ آلاف جواز سفر فوري على المنصة للحجز يومياً، مشيراً إلى وجود أعداد كبيرة من المواطنين يدخلون على المنصة للحجز وبالتالي هذا سبّب نوعاً من الضغط عليها خلال الفترة الماضية وبمجرد انتهاء أعداد جواز السفر الفورية المخصصة على المنصة لم يعد هناك حجز حتى يتم تخصيص كمية أخرى في اليوم التالي، مبيناً أن أمور المنصة الفنية ممتازة ولا توجد فيها مشكلات إطلاقاً وأنها آمنة ولا يمكن اختراقها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مرتضى أنه من تاريخ بدء العمل بالجواز الإلكتروني تم منح ١٦٠ ألف جواز حتى الآن، مشيراً إلى أنه خلال الفترة الحالية خف الضغط على المنصة وأصبح بإمكان الشخص أحياناً كثيرة أن يحجز دوراً على المنصة.

وأشار إلى وجود بوابتين للمنصة الأولى لمن هم داخل البلاد والثانية لمن خارج البلاد، مؤكداً أن البوابة الداخلية يوجد فيها أربعون خدمة بما فيها الحجز على جواز السفر بينما الخارجية يوجد فيها ١٩ خدمة بما فيها الحجز على جواز السفر وخصوصاً أنه حالياً تم وضع خدمات التجديد بالنسبة لهذه البوابة.

وتطرق مرتضى إلى آلية التسجيل على المنصة وذلك أن المواطن يدخل إلى موقع المنصة ومن ثم يقوم بإنشاء حساب خاص له يحمّل من خلاله كل البيانات المطلوبة، مشيراً إلى أنه بالنسبة للبوابة الداخلية يمكن للمواطن أن يحجز على جواز إما بشكل عادي أو فوري أما البوابة الخارجية فهناك الجواز العادي أو المستعجل.

وأضاف: بالنسبة لجواز السفر العادي يمكن للمواطن أن يدخل في أي وقت للحجز باعتبار أنه لا يوجد أي وقت محدد لذلك، أما بالنسبة للفوري فإن بالحجز محكوم بعدد جوازات السفر المسموح الحجز عليها على المنصة والتي يتم تحديدها من وزارة الداخلية وفي هذه المرحلة يكون هناك ضغط كبير على المنصة باعتبار أن هناك عدداً كبيراً من المواطنين يرغبون في الحجز على المنصة.

> وضع المنصة الفني ممتاز ولا يوجد فيها مشكلات

مرتضى بين أنه بعدما يقوم المواطن بالحجز على الجواز الفوري لديه مهلة ساعة لتثبيت الحجز ومن ثم يعطى مهلة ٤ ساعات لدفع رسوم الجواز وفي حال لم يقم بهذه الخطوات فإنه يخرج من الدور للسماح لغيره بالحجز على الجواز.

وفيما يتعلق بموضوع تخفيض جدولة الدور العادي أكد مرتضى أنه خلال فترة قريبة سيكون هناك تخفيض لجدولة الدور العادي باعتبار أن الأمور تسير نحو الأفضل من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع.

وفيما يتعلق بموضوع الحجز على المنصة ويتم عبر بعض المكاتب أو الأشخاص الذين يقومون بهذا العمل على صفحات التواصل الاجتماعي مقابل مبالغ مالية تصل في بعض الأحيان إلى ملايين كشف مرتضى أنه منذ شهور تتم ملاحقة هؤلاء الأشخاص وأن هناك ملاحقة قضائية بحق العديد من الأشخاص بعدما تم إرسال قوائم ببيانات من يقومون بهذا الفعل إلى وزارة الداخلية حتى تتم ملاحقتهم قضائياً.

وأكد مرتضى أن هذه الظاهرة خفت ما بين ٨٥ و٩٠ بالمئة وذلك بعد المتابعة وملاحقة العديد من الأشخاص الذين يعملون في الحجز على المنصة مقابل مبالغ مالية.

### السويداء تؤهل خزانات الآبار المتضررة

# مدير الموارد المائية لـ«الوطن»: جميع سدود المحافظة بالحجم الميت للتخزين

السويداء -عبير صيموعة

أنجزت مديرية الموارد المائية في السويداء عقود التنفيذ لمشروع اصطياد التجهيزات العالقة في بئر أم الرمان البالغة قيمته ٥٠ مليون ليرة ومشروع إصلاح مجموعات الضخ الغاطسة لعشرة آبار بقيمة ١٥٢ مليون ليرة إضافة إلى إصلاح مجموعات الضخ الغاطسة لـ١١ بئراً أخرى.

مدير الموارد المائية محمود ملي أكد لـ«الوطن» قيام المديرية بإنجاز أعمال إعادة تأهيل خزانات الآبار المتضررة في كل من قرى وبلدات (حران- عريقة- مجادل- صميد- ولغا- لبين/جرين. إضافة إلى خزان بئر السويداء (المدينة ١) فضلاً عن تأهيل شبكة الري لبئر المكرمة في بلدة برد عن طريق المنظمات المانحة.

وأشار إلى أن الأعمال قيد الإنجاز التي يتم العمل عليها حالياً تتضمن إعادة تأهيل خزان محمول على غرفتين لبئر المكرمة في بلدة عرى وتنفيذ خزان محمول على غرفتين في بلدة الطيرة /صما الهنيدات إضافة إلى تنفيذ شبكات الري لآبار المكرمة في مواقع (القريا١- القريا٢- عرى- ومجادل/صميد).

كما تضمنت الأعمال حفر بئر في بلدة الحقف وإصلاح مجموعات الضخ الغاطسة للآبار الخارجة عن الاستثمار البالغ عددها ١٧ بئراً نتيجة تعطل هذه المجموعات، لافتاً إلى أن عقد الإصلاح قيد التصديق، كما جرى الإعلان عن اصطياد التجهيزات العالقة في بئر وقم- الخرسا للمرة الثانية لعدم تقدم أي من المتعهدين عند الإعلان الأول.

ولفت ملي إلى قيام المديرية بإنجاز أعمال التأهيل لمعظم منشآت السدود في المحافظة لتحقيق عوامل الاستقرار والأمان المطلوب وشروط الاستثمار وتتم حالياً متابعة مشروعي إعادة تأهيل سد الغيضة وسد المشنف الشمالي.

حيث أبرمت الهيئة العامة للموارد المائية عقداً مع الشركة العامة للمشاريع المائية لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل جسم سد الغيضة حيث وصلت نسبة التنفيذ حتى ٩٤ بالمئة، كما تم إبرام عقد ثان مع مؤسسة الإسكان العسكرية فرع السويداء لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل سد المشنف الشمالي بعد تعرض الوجه الأمامي للسد للانزلاق حيث وصلت نسبة التنفيذ إلى ٣٧ بالمئة.

وبين ملي أن جميع سدود المحافظة يمكن اعتبارها بالحجم الميت للتخزين سواء المخصص منها لمياه الشرب والبالغ عددها ٨ سدود أم المخصصة للري والذي تعود أسبابه إلى قلة الأمطار الهاطلة والثلوج المتساقطة خلال فصل الشتاء الماضي.

ولفت إلى أن حجم تخزين السدود الـ١١ التجميعية من أصل ١٨ سداً على ساحة المحافظة لا يتجاوز ٩ ملايين متر مكعب، علماً أن إجمالي تخزين السدود الـ١١ التجميعية ٤٠,٥٠٠ مليون متر مكعب.

> إعادة تأهيل سد الغيضة وسد المشنف الشمالي

### لا تزال رمزية

# «التعليم العالي» ترفع الرسوم الجامعية لمرحلتي «الإجازة والدراسات العليا» وتضاعف أجور «الموازي» ولا تعديل على «المفتوح»

### مصدر مطلع لـ«الوطن»: بسبب ارتفاع كلف مستلزمات العملية التدريسية والامتحانية

فادي بك الشريف

لحقت وزارة التعليم العالي بركب الارتفاعات الحاصلة للمواد ومستلزمات العملية التعليمية والتدريسية بأن قررت إجراء تعديل شامل للرسوم الدراسية نحو الرفع ضمن قرارات صادرة عن مجلس التعليم العالي ليشمل الطلبة المستجدين بمن في ذلك الطلبة المسجلون وفق المفاضلة الجامعية.

وبموجب القرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه» حدد رسم تسجيل طلاب درجة الإجازة ودراسات التأهيل والتخصص والدراسات العليا للسوريين ومن في حكمهم بـ٨ آلاف ليرة يسدد عند إعادة الطالب بعد الاستنفاد ولمرة واحدة وعند إعادة تسجيل الطالب المنقطع عن الدراسة، و٢٨٠٠ دولار رسم تسجيل من طلاب درجة الإجازة للعرب والأجانب، و٤ آلاف ليرة رسم سنوي يستوفى من جميع الطلاب المسجلين في الجامعة، و٢٨٩ ألف ليرة رسم شهادة لكل درجة جامعية يدفعه الطالب السوري ومن في حكمه عند التسجيل في سنته النهائية، أما الطلاب العرب أو الأجانب فيدفعون ٢٤٠٠ دولار رسم الشهادة.

كما حدد القرار رسم التقدم إلى الامتحان التكميلي لكل مقرر بـ١٢ ألف ليرة، ورسم التقدم إلى الامتحان من خارج الجامعة لكل مقرر بـ١٦ ألف ليرة، ورسم المصدقة البديلة عن المصدقة الأصلية المفقودة بـ٢٤ ألف ليرة، ورسم المصدقة البديلة عن المصدقة الأصلية المفقودة للمرة الثانية بـ٦٠ ألف ليرة، وللمرة الثالثة بـ٢٠٠ ألف ليرة.

ورفع القرار رسم الاعتراض على النتيجة الامتحانية لكل مقرر إلى ٨ آلاف ليرة، على أن يعاد الرسم إلى الطالب إذا ثبتت صحة الاعتراض، و١٢ ألف ليرة رسوم كشف العلامات للنسخة الأصلية، إضافة إلى العديد من الرسوم التي شملت خدمات وتقديم وثائق جامعية عدة.

هذا ويتم تقاضي رسوم بالقطع الأجنبي بالنسبة للطلبة العرب والأجانب مقابل الخدمات المقدمة للتسجيل في مرحلة الإجازة والدراسات العليا.

وحسب القرار يستوفى سنوياً من الطلاب السوريين ومن فق حكمهم في الكليات النظرية ١٥ ألف ليرة من الطالب المستجد (غير الراسب) وفي الكليات التطبيقية ٢٥ ألف ليرة، وبالنسبة الطالب الراسب مرة واحدة في أثناء مدة دراسته الجامعية كلها حتى التخرج في الكليات النظرية يستوفى ٣٠ ألف ليرة وفي التطبيقية ٥٠ ألف ليرة، ومن الطالب الراسب مرتين في أثناء ما تبقى من دراسته الجامعية حتى التخرج يستوفى ٤٥ ألفاً في النظرية و٧٥ ألف في التطبيقية، و٦٠ ألفاً من الطالب الراسب للمرة الثالثة في الكليات التطبيقية و١٠٠ ألف ليرة، والراسب ٤ مرات يدفع ٧٥ ألف ليرة في الكلية النظرية و١٢٠ ألف ليرة في التطبيقية.

ويستوفى سنوياً من طلاب دبلوم التأهيل التربوي ٧٥ ألف ليرة، ومن طلاب دبلوم وماجستير التأهيل والتخصص ١٢٠ ألف ليرة، أما طلاب الدراسات العليا فإنه يستوفى في الكليات النظرية ١٢٠ ألفاً من طلاب درجة الماجستير و١٨٠ ألفاً من طلاب درجة الدكتوراه، وفي الكليات التطبيقية يستوفى ١٥٠ ألف ليرة من طلاب درجة الماجستير أو من في حكمها و٣٠٠ ألف ليرة من طلاب الدكتوراه، ومع وجود حسم بنسبة ٥٠ بالمئة لذوي الشهداء، علماً أن القرار شمل رفع رسوم الموازي للمسجلين في الإجازة والدراسات العليا.

وكان رفع مجلس التعليم العالي رسوم الخدمات الجامعية بالنسبة للطلبة السوريين المسجلين وفق المفاضلة العامة لهذا العام، وحددت ١,٢ مليون ليرة من طلاب كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، و٩٠٠ ألف من طلاب كليات الهندسة بمختلف فروعها وكليات الفنون الجميلة، و٧٠٠ ألفاً من طلاب كليات الزراعة والطب البيطري، و٥٠٠ ألف من طلاب باقي الكليات والمعاهد العليا الأخرى.

وفيما يخص الطلبة السوريين الذين كانوا مسجلين وفق التعليم الموازي فيتم تقاضي ضعف المبالغ المذكورة، مع تقاضي مبالغ بالقطع الأجنبي من الطالب السوري غير المقيم والطلاب العرب والأجانب.

وكانت أصدرت وزارة التعليم قراراً برفع رسوم الإقامة في السكن الجامعي من ألفي ليرة إلى ٨ آلاف شهرياً.

مصادر في وزارة التعليم العالي أعادت سبب التعديل إلى الارتفاع الحاصل في كلف ومستلزمات العملية التدريسية والامتحانية ومختلف الخدمات المقدمة مع لحظ الارتفاع الكبير في أسعار الورق، مبينة أن الرسوم لا تزال شبه رمزية دون أن يطرأ أي ارتفاع كبير.

وعلمت «الوطن» أنه لم يطرأ أي تعديل على رسوم التعليم المفتوح، علماً بأنه ضمن الرسوم المحددة العام الماضي يتقاضى ٧٠٠٠ عن كل مقرر يقدمه الطالب أول مرة، و٩٠٠٠ عن كل مقرر يقدمه الطالب للمرة الثانية، و١١٠٠٠ عن كل مقرر يقدمه الطالب للمرة الثالثة فأكثر.

### «تنفيذي حلب» يصدّق على ٢١ مشروعاً خدمياً

# تأهيل أربع مناطق صناعية بكلفة ٣ مليارات ومحطة تحويل كهرباء في مدينة الشيخ نجار الصناعية

محمود الصالح

صدق المكتب التنفيذي خلال اجتماعه برئاسة محافظ حلب حسين دياب علي تنفيذ ٢١ مشروعاً خدمياً جديداً منها ٤ مشاريع لتأهيل المناطق الصناعية في كرم القاطرجي والعرقوب والكلاسة والحيدرية بكلفة ٣ مليارات مع أعمال الإنارة.

كما شملت كلاً من مشروع قشط وترفيت شوارع مختلفة في مديرية باب النيرب، ومشروع تأهيل المنطقة الصناعية والحرفية في كرم القاطرجي، ومشروع تكسير البلاطات المتصدعة والآيلة للسقوط في المدينة القديمة بعد الزلزال (مرحلة ثانية)، ومشروع تأهيل المنطقة الصناعية والحرفية في العرقوب، والمنطقة الصناعية والحرفية في الراموسة، ومشروع قشط وترفيت شوارع مختلفة في مديرية خدمات السريان (حي الأشرفية)، ومشروع تأهيل المنطقة الصناعية والحرفية في الكلاسة، والمنطقة الصناعية والحرفية في شمال الحيدرية، وصيانة وإعادة تأهيل محطة التحويل (M1) مرحلة ثانية في مدينة الشيخ نجار الصناعية بحلب (إعادة تأهيل شبكة التوتر KV66 من R1 إلى تفريعة المحطة M3)، ومشروع تنفيذ البنى التحتية /طرق – صرف صحي ومالح – صرف صناعي/ لتوسع الفئة الأولى البقعة الكيميائية في المدينة الصناعية بحلب (الطريق S4 – جزء أول)، إضافة لمشروع صيانة وزراعة وتقليم وسقاية الأشجار في الجزر الوسطية والمسطحات الخضراء مع ترحيل الأنقاض وصيانة الجزر الوسطية في المدينة الصناعية بحلب، ومشروع إنارة المستديرات والشوارع الرئيسية والغرف المسبقة الصنع والمباني الإدارية على الطاقة الكهروضوئية في المدينة الصناعية بحلب – الفئة الثالثة، ومشروع صيانة شبكات وأعمدة وأجهزة الإنارة في المدينة الصناعية بحلب – مرحلة أولى (توريد أجهزة الإنارة ووصلات كهربائية وخلايا ضوئية ومحولات).

وتم التصديق على مشروع تنفيذ بنى تحتية في توسيع المنطقة الأولى – صناعات قائمة (صناعات هندسية) في المدينة الصناعية بحلب – الفئة الأولى /LU1E/ ومشروع تسوية وفرش بقايا مقالع في قرية لاله محمد التابعة لمجلس بلدة عطشانة جب ميري، ومشروع شق وتسوية وفرش طبقة بقايا مقالع لبعض شوارع كفين التابعة لمجلس بلدة ماير، ومشروع أعمال شق وتسوية وبقايا مقالع وتعبيد وMCO لشوارع متفرقة في بعض القرى التابعة لمجلس مدينة تل الضمان، ومشروع صيانة وترميم دائرة الامتحانات مع السور الحجري / المشارقة، ومشروع صيانة وترميم مدرسة القنيطرة نموذج /٢٤/ شعبة + سور + باحة + غرفة آذن / في حي صلاح الدين، إضافة لمشروع تجهيز المدارس المعاد تأهيلها بالأثاث والمعدات المكتبية (مكاتب إدارية – خزن ذات بابين)، ومشروع إعادة تأهيل سطح الورشة لمستودعات الوقاية في مديرية الزراعة بحلب. . وتم خلال الاجتماع الموافقة على تحديد أجور عمليات الحمل والعتالة من تحميل وتستيف أو تنزيل من وإلى السيارات التي تنقل لمصلحة القطاع الخاص والجمعيات التعاونية والفلاحين والمربين في محافظة حلب كما يلي: عملية تحميل وتستيف المواد الغذائية والدقيق والبذور والمنتجات الزراعية والعلفية بسعر الطن الواحد /١٢,٠٠٠/ ل.س، وعملية تنزيل وتستيف المواد الغذائية والدقيق والبذور والمنتجات الزراعية والعلفية بسعر الطن الواحد ١٢ ألف ل.س.